بسم الله الرحمن الرحيم

اعلم ان اوصاف الله تعالى عند الماتريدية اثنان وعشرون ثمانية منها صفة حقيقية التي كانت حقيقتها موجودة في الخارج قائمة بذات البارى تعالى والرابع عشر منها صفة اعتبارية التي كان وجودها معتبرة عند العقل قائمة بذات البارى اعتبارا ويطلق على تلك الثمانية اسم الصفات الذاتية والثبوتية والمعانية كما يطلق عليها اسم الصفات الحقيقية الاول منها الحيوة التي لا تتعلق بشئ والثانية منها العلم الذى تعلق في الازل جملة الموجودات والمعدومات والممتنعات ويتعلق في لايزال جملة الموجودات في وقت وجودهم والثالثة منها السمع الذى يتعلق في لايزال الاصوات والرابعة منها البصر الذى يتعلق في لايزال الالوان والاضواء والاشكال والحركات والخامسة منها الارادة التي يتعلق في لايزال تخصيص الموجود بالوجود والمعدوم بالعدم في المختار والسادسة القدرة التي تتعلق في لايزال تقريب الموجود الى الوجود والمعدوم الى العدم والسابعة التكوين الذى يتعلق في لايزال بالفعل الوجود او العدم بل الموجود او المعدوم واما الاشاعرة فجعلوا التكوين عبارة عن نفس الايجاد ولازما للقدرة وينكرون التقريب وادرج الشيخ الاشعرى السمع والبصر في العلم والثامنة الكلام الذى يتعلق في لايزال وله صفة نفسية وهى الوجود وله تعالى صفات سلبية وهى القدم والبقاء والقيام بنفسه والوحدة والمخالفة للحوادث واطلاق السلبية عليها لوجود السلب في مفهومها والصفات المعنوية اللازمة للصفات الذاتية ثمانية مثلا الحيوة بالمعنى المصدرى لازم الحيوة التي هى صفة ذاتية وحقيقية وقس الباقى عليها والحاصل من تعلق التكوين كالايجاد والاحياء والاماتة والترزيق الذى يقال له فعلية مندرج كلهم في الايجاد ولا يقال لها قديمة او حادثة لانها ليست موجودة

والقديم

والقديم والحادث من اقسام الموجود في الخارج **اعلم** انه اختلف في الصفات الذاتية فهى عند الحكماء والمعتزلة عين ذاته فلا يقال صفات ذاتية بل يقال عبارة عن ذات الله تعالى مثلا ان ذاته تعالى من حيث انه صالح للقدرة والعلم والارادة حيوة وان ذاته تعالى من حيث انه مبداء انكشاف الاشياء علم وقس الباقى عليها ولهذا يقولون الله حى بذاته وعليم بذاته وعند جمهور المتكلمين واخلافيه الماتريدية ومحقق الاشاعرة غير ذاته لان كونها عين الحقيقة بالذات محال بالبداهة وعند جمهور الاشاعرة لا عينه ولا غيره وهو المشهور بين الناس الآن ولكن يرد على الاشاعرة التناقض واجابوا بان مرادنا من قولنا انها لا غيره انها لا تنفك عن ذاته تعالى اصلا والنزاع نزاع لفظى واعلم انه اختلف في الصفات الذاتية فهى عند جمهور الماتريدية واجبات بالذات وليست صادرة من الله تعالى اصلا وعند الاشاعرة ممكنات بالذات واجبات بالغير صادرة من الله تعالى ايجابا ويجوز عندهم ان تصدر اختيارا ولكن تقدم ذاته تعالى على الصفات في الاختيار تقدم ذاتى كلاهما ازلى فلا يلزم حدوث الصفات ان قيل ان ارادة الله تعالى وقدرته هل تتعلق في لايزال الموجود حين وجوده او تتعلق المعدوم في الازل قيل انهما تتعلقان في لايزال الموجود حين وجوده ولهذا يقولون مرادات الله تعالى ومقدوراته بمعنى انها غير منحصرة في عدد اصلا لا تكون غير متناهية بل تكون غير متناهية بمعنى انها غير واقف في حد اصلا وقال البعض انها متعلق في الازل جميع المعدومات بشرط كون الحوادث موجودة وقت حدوثها كما

اذ لو كان موجودا لكان اما قديما او حادثا ولو كان قديما لكان العالم قديما ولو كان حادثا يلزم التسلسل لان لذلك الايجاد الحادث لابد من ايجاد لكونه حادثا ونعيد الكلام وننقله الى الايجاد الثالث فاما ان يكون قديما فيلزم قدم العالم واما ان يكون حادثا فيلزم من ايجاد ثالث وننقل الكلام الى الثالث فاما ان يكون قديما فيلزم قدم العالم واما ان يكون حادثا فيلزم التسلسل وكلاهما باطلان فثبت ان لا يكون موجودا المحرره

**فان قلت** لاشك ان الايجاد نسبة ونقوم وقيامها بالمنتسبين اى الخالق والمخلوق ...

اختاره في الجلال وعلى هذا انها كمعلومات الله تعالى لما كانت غير متناهية بالمعنى
الثاني غير متناهية بالمعنى الاول فتدبر والله الموفق **اعلم** ان الاختيار الجزئي هو الميل
القوي للنفس وتوجهها التام وفيه اربعة مذاهب في المشهور الاول مذهب طائفة الجبرية
المحضة الباطل زعموا انه ليس للعبد ميل وتوجه اصلا وهو مخالف للوجدان والاية و
الحديث قطعا ولهذا انه كفر في المختار والثاني مذهب القدرية المحضة الباطل يعني طائفة
المعتزلة زعموا انا مستقلون في ذلك الميل والتوجه وانا خالقون بقدرتنا الحادثة
افعالنا الاختيارية التي تترتب على الميل وهو مخالف للاية والحديث قطعا ولهذا انه كفر في
القول المختار ايضا والثالث مذهب الاشاعرة الضعيف زعموا ان الميل موجود وليس
لنا فيه علاقة اصلا وكما ان خالق قدرتنا هو الله تعالى كذلك ان خالقه هو الله تعالى وهو مخالف
للعقل والنقل والوجدان وهو كالجبر المحض في الحقيقة والفرق بينهما خفي جدا والرابع مذهب
ماتريدية الحق قالوا ان الميل القوي معنى مصدري وامر اعتباري عقلي حقيقي
وواسطة بين الموجود والمعدوم وليس من شانه ان يكون مخلوقا اذ لو كان معدوما
لزم الجبر المحض وهو باطل ولو كان موجودا لزم القدر المحض او الجبر المتوسط وهو باطل ايضا
وتحقيق هذا المقام بين في آخر المقدمات الاربعة في التوضيح **اعلم** انه لا لزوم عقلي
بين الموجودات الخارجية عند اهل السنة اذ هي باسرها مستندة لله تعالى ابتداء والله
تعالى فاعل مختار ليس بين افعاله لزوم عقلي اذ هي بجملتها موقوفة على المشية ولكن
اللزوم بين الامور الحقيقية والاعتبارية ثابت كلزوم وجود النهار لطلوع الشمس
وكلزوم الزوجية للاربعة وكلزوم الفردية للثلاثة اذ لا يتعلق الخلق والايجاد للامور
الاعتبارية ولو حقيقة اذ هي بجميعها مستندة له تعالى ولا لزوم عقلي بينها كالامور
الموجودة الحقيقية ولهذا يجعلون الاختيارات الجزئية من الامور الاعتبارية
الحقيقية والعباد فيه مستقلين كسبا ويقولون ان ارادة الباري تعالى وقدرته
وتكوينه لا يتعلق بها ولا يلزم كون العبد خالقا للامور والجبر المتوسط ومن تامل



في هذا الكلام صادقا يظهر له حقيقة الحال والله الموفق **اعلم انه** ان قيل ان
افعال الله تعالى هل هي معللة بالاغراض اولا قيل انها ليست معللة بالاغراض
عند الاشاعرة والحكماء زعمت الاشاعرة انها لو كانت معللة بها يلزم الاستكمال
وهو باطل اذ ليس له تعالى كمال المتوقع وهو متصف في الازل بالكمالات الحقيقية
اللائقة لذاته تعالى والكمالات الاعتبارية اللائقة لذاته حقيقة واعتبارا وزعم
الحكماء انه تعالى فاعل موجب ولا غرض للفاعل الموجب عن فعله ومعللة
بالاغراض عند المعتزلة وماتريدية زعمت المعتزلة ان فعل الله تعالى وحكمه
يوجب على اغراضه تعالى حيث زعمت ان ما كان انفع للعباد واجب على الله
وقال الماتريدية المحققون انها معللة لكن ان فعله تعالى وحكمه لا يوجب على
اغراضه وهو الظاهر من الاية والحديث والاحسن ان يقال انها معللة بمصالح
العباد ولا يلزم من الموافقة للمعتزلة في اللفظ الموافقة لها في المعنى اذ
يقولون ان فعله وحكمه لا يوجب على اغراضه ولو لم يكن منافع الاغراض
للعباد بل لله تعالى لكان كلام الاشاعرة ظاهرا **اعلم انه** اختلف ماتريدية
والاشعري في بعض المسائل الكلامية الاول التكوين وهو عند ماتريدية مبدا
الايجاد وصفة حقيقية يعني انه موجود بالفعل في الخارج كالصفات
السبعة وهو قائم بذاته تعالى حقيقة وعند الاشاعرة انه نفس الايجاد وصفة
اعتبارية يعني انه معتبر عند العقل وهو قائم بذاته تعالى اعتبارا والثاني
السمع والبصر وهما صفتان حقيقيتان غير العلم عند الماتريدية وليستا
بصفتين حقيقيتين بل سمع المسموعات وبصر المبصرات عبارة عن العلم
عند الاشاعرة والثالث الصفة النفسية التي هي الوجود وهي عند ماتريدية
صفة اعتبارية زائدة على الواجب لذاته وعند الاشاعرة عين الواجب بل

عين الممكن اذ الوجود مشترك بالاشتراك اللفظي عندهم والرابع الصفات
الذاتية وهي عند ماتريدية غير الذات ولكن لا تنفك عن الذات وعند الاشاعرة
لا عين الذات ولا غيره تبصر والخامس ان افعال الله تعالى وهي عند ماتريدية معللة
بمصالح العباد تفضلا وكرما وعند الاشاعرة ليست معللة بمصالح العباد والسادس
احكام الله تعالى وهي عند ماتريدية عقلية يعني يوجد الاشياء المقتضية في ذواتها
او صفاتها حسنا او قبحا ومن شان تلك الاشياء ان تدرك عقلا بداهة وكسبا
لكن الحاكم فيها كلها هو الشارع تعالى لا العقل كما زعم المعتزلة وعند الاشاعرة شرعية
ولا يوجد الاشياء المقتضية في ذواتها او صفاتها حسنا او قبحا بل هي حسنت بالامر
وقبحت بالنهي والسابع اختيارات جزئية وهي عند ماتريدية امور اعتبارية
حقيقية اذ هي ميل قوي وتوجه تام للنفس الناطقة مثلا وواسطة بين الموجود
والمعدوم وليس من شانها اصلا ان تكون مخلوقة وفيها العباد مختارون و
عند الاشاعرة امور موجودة حقيقية وكما كان الله تعالى خالق الافعال
كذلك انه تعالى خالقها ولهذا كانوا قائلين بالجبر المتوسط والثامن الاعراض
وهي عند ماتريدية قسمان الاول قارة كالالوان والثاني غير قارة كالاصوات
وعند الاشاعرة شئ واحد فقط وهو قارة والتاسع الانسان الواقع في شاهق
الجبل وهو عند ماتريدية مسلم حكما ومن اهل الجنة ان لم يصدر منه لفظ كفري
او لم يعتقد الكفر والا فكافر حقيقة ومن اهل جهنم وعند الاشاعرة معذور في
الحالين ومن اهل الجنة والعاشر استحقاق العبد الحمد عند ماتريدية لكونه فاعلا
مختارا مستحق للحمد في الجملة وعند الاشاعرة لكونه فاعلا موجبا لا يستحق الحمد والله اعلم
اعلم ان الايمان في اللغة التصديق المطلق يعني نسبة تامة جزمية واذعان و
قبول والاسلام في اللغة انقياد وتسليم مطلقا سواء كان باطنا او ظاهرا والمختار

في الشرع

في الشرع انهما بمعنى وهو مختلف فيه اذ هو عند ماتريدية والاشعرية وكثير من المحققين
تصديق ما اتى به النبي عليه السلام من عند الله تعالى من الاحكام واذعانه وقبوله فقط
وعند جمهور ماتريدية والاشاعرة التصديق والاقرار وعند جمهور المحدثين التصديق
والاقرار والعمل بالاركان هكذا قال المعتزلة والخوارج لكن العمل جزء فرعي وجزء
مكمل حتى يلزم من وجوده كمال ومن عدمه نقصان ولا يلزم زوال الايمان اصلا
من زواله هذا عند السلف والمحدثين واما عند المعتزلة والخوارج فهو جزء اصل و
جزء مقوم حتى يلزم من وجوده وجود الايمان ومن عدمه عدم جزء الايمان عند
المعتزلة ويكون واسطة بين الايمان والكفر ويلزم من وجوده وجوده ومن عدمه
عدم نفسه عند الخوارج ولهذا قالوا الفاسق كافر ان قيل ان الايمان هل يتصف
بالزيادة والنقصان قيل انه لا يتصف بهما بحسب الكم على القول الاول والثاني
ولكن يتصف بهما بحسب الكيف اي بحسب القوة والضعف ويتصف بهما بحسب الكم والكيف
على القول الثالث وان قيل ان الايمان هل هو موجود او معدوم او واسطة
قيل ان اريد به اي الايمان الملكة الشريفة بمعنى الحاصل بالمصدر فهو موجود وان
اريد به المعنى المصدري فهو واسطة عند المحققين وموجود عند البعض ومعدوم
عند الجمهور وان قيل ان الايمان هل هو مخلوق او لا قيل هو مخلوق البتة
ان كنا قلنا انه موجود وان كنا قلنا انه واسطة او معدوم فليس بمخلوق كما
لا يخفى على المتامل اعلم ان العلم في اللغة والعرف ادراك العقل مطلقا بمعنى
الصفة الحادثة ولا يقولون ان ادراك الحواس علم وهو في الاصطلاح عند
المتكلمين على مذهبين الاول وهو مذهب الاكثر صفة حقيقية ذات تعلق
وله تعريفان في المختار الاول انه صفة توجب تمييزا بين المعاني لا يحتمل النقيض
والثاني انه صفة يتجلى بها المذكور لمن قامت هي به والثاني وهو مذهب

الاقل واختاره بعض المحققين صفة اعتبارية التي هي نفس التعلق وله تعريفان
ايضا الاول ادراك الشئ على ماهو عليه والثاني اعتقاد جازم مطابق ثابت
ولا يطلق العلم على الظن والوهم والشك والجهل المركب والتقليد المصيب عند المتكلمين
واما العلم في الاصطلاح عند الحكماء ففيه مذاهب ثلثة في المشهور مقولة الكيف
مقولة الانفعال مقولة الاضافة لانا ان كنا قلنا العلم هو الصورة الحاصلة في
العقل فهو مقولة الكيف وان كنا قلنا العلم هو قبول العقل للصورة من المبدا
الفياض فهو مقولة الانفعال وان كنا قلنا هو اضافة مخصوصة بين العالم
والمعلوم فهو مقولة الاضافة والمراد من الحكماء اصحاب الاشباح لا اصحاب
الحقايق والاشياء الخمسة المذكورة التي ليست علما عند المتكلمين علم عند
الحكماء لتعميمهم الصوري او القبولي او الاضافة الى مطابقة قطعية وغيرها
كما لا يخفى اعلم ان الجواهر عند المتكلمين ممكن موجود متحيز بالذات والعرض
عندهم ممكن موجود قائم بمتحيز والجوهر عند الحكماء ماهية اذا وجدت في الخارج
لا تكون في موضوع سواء كانت موجودة كالماديات او لم تكن موجودة كالمجردات
وهي مثل عقول عشرة ونفوس تسعة والعرض عندهم ماهية اذا وجدت في
الخارج تكون في موضوع وقال الحكماء ان حل الجوهر في الجوهر الآخر اطلقنا
على المحل اسم الهيولى وعلى الحال اسم الصورة وعلى المجموع اسم الجسم الطبيعي
والا فاطلقنا عليه اسم المفارق وقالوا ان تعلق الجوهر بالجواهر تعلق
التدبير والتصرف اطلقنا على المتعلق بكسر اللام النفس وقالوا العرض ثلثة
او لا كيف وكم وعرض نسبي لان العرض اما مالم يقتض في نفسه قسمة ولا نسبة
كالالوان وكالكيفيات النفسانية واما ما يقتضي في نفسه قسمة فقط
كالمقادير الثلثة واما ما يقتضي نسبة والاول الكيف والثاني الكم
والثالث

العقل والنفس [illegible] عند بعض [illegible] بعض الفضلاء [illegible] النفس [illegible] المجردات

اعلم ان الجواهر عند الحكماء خمسة الهيولى والصورة والعقل والنفس والجسم اصفهاني

اعلم ان العقل والصورة النوعية والنفس الناطقة والطبيعة كلها واحدة في الانسان لكن مختلف بالاعتبارات فباعتبار كونه مجردا يقال له عقل وباعتبار كونه متعلقا بالبدن يقال له النفس الناطقة وباعتبار كونه متنوعا يقال له الصورة النوعية وباعتبار كونه حركة للجسم يقال له الطبيعة

والثالث العرض النسبي والعرض النسبي سبعة اين ومتى ووضع وملك واضافة وانفعال
واين حصول الجسم في المكان كالسكنى او هيئة تابعة للحصول ومتى حصول الجسم في الزمان
كالبنوتة او هيئة تابعة للحصول ووضع كون الجسم بحيث يحصل له بسبب نسبة اجزائه الى
البعض والى الامور الخارجية كالقيام والقعود او تلك الهيئة والملك كون الجسم بحيث
يحصل له هيئة بسبب ما يحيط به كلا او بعضا وتنتقل بانتقاله كالتعمم والتقمص او تلك
الهيئة والاضافة النسبة المتكررة كالابوة والبنوة او الهيئة التابعة لها والفعل التاثير
كالكسر والانفعال التاثر كالانكسار او الهيئتين التابعتين للكسر والانكسار ويطلق
الحكماء على مجموع هذه الاعراض التسعة وذلك الجوهر الواحد اسم مقولات عشرة ويجعلونها
للموجودات اجناسا عالية اعلم ان الجسم عند جمهور المتكلمين اي اهل السنة ممكن موجود
متحيز بالذات قابل التجزي وهو شامل على الخط الجوهري والسطح الجوهري واما
عند بعض المتكلمين وجميع المعتزلة فهو ممكن موجود بالذات قابل الابعاد الثلثة
وهو على هذا لا يكون شاملا للخط الجوهري والسطح الجوهري وعند المشائية من الحكماء
انه شئ مركب من الهيولى والصورة الجسمية وعند الاشراقية منهم انه شئ بسيط في نفسه
مسمى بالهيولى ويطلقون على هذا المذكور اسم الجسم الطبيعي وعلى مجموع المقادير الثلثة
التي حلت في الجسم الطبيعي اسم الجسم التعليمي اعلم ان الامكان عند الحكماء قسمان
امكان خاص وامكان عام والاول كون الامر بحيث يسلب الضرورة الذاتية عن الطرفين
والبعض تسامح في التعريف فقال انه سلب الضرورة عن الطرفين وهو المشهور والثاني
كون الشئ بحيث يسلب الضرورة الذاتية عن احد الطرفين والبعض تسامح ايضا في التعريف
وقال انه سلب الضرورة عن احد الطرفين وهو المشهور ومعنى الامكان العام المقيد
بجانب العدم سلب الضرورة واللزوم في الوجود سواء وجد الضرورة في العدم او لا
ومعنى الامكان العام المقيد بجانب الوجود سلب الضرورة واللزوم عن العدم

الجسم هو الذي ينقسم طولا وعرضا وعمقا والسطح هو الذي ينقسم طولا وعرضا لا عمقا والخط هو الذي ينقسم طولا لا عرضا ولا عمقا والنقطة هو الذي لا ينقسم لا طولا ولا عرضا ولا عمقا

سواء كان وجوده ضروريا اولا والامكان العام شامل للواجب والممتنع كالامكان الخاص و
الامكان عند المتكلمين واحد وهو الخاص فقط وكثيرا ما يريدون من الامكان الصحة والاعم
يعني سواء وجدت الصحة في نقيضه اولا اعلم ان الامكان الخاص قسمان امكان ذاتي و
وقوعي والاول عدم اباء ذات الشيء عن وجوده من حيث هو هو كعدم اباء القوة عن ذوات
جملة الناس والثاني عدم اباء ذات الشيء عن وجوده ووقوع ذلك الشيء عن وقوعه من حيث
المانع الخارجي كعدم اباء الضحك عن ذوات الناس تبصر اعلم ان الحق في اللغة يطلق
على ستة معان لانه اما مصدر او صفة مشبهة وان كان مصدرا فله ثلثة معان ثبوت
وجوب لياقة وان كان صفة مشبهة فله ثلثة معان ايضا ثابت واجب لايق وفي الاصطلاح
عند المتكلمين الحكم المطابق للواقع ومرادهم من الحكم النسبة التامة الخبرية اعلم ان
المعلوم ثلثة واجب ممكن ممتنع والواجب هو المعلوم الذي يستلزم ذاته وجوده ويقتضي
ذاته وجوده وبعبارة اخرى انه ما يكون وجوده لازم ذاته ومقتضاه ولا يجوز
انفكاكه بوجه من الوجوه كالواجب تعالى والصفات الذاتية الثمانية والممكن هو المعلوم
الذي لا يكون وجوده وعدمه لازم ذاته ومقتضاه ويجوز انفكاكه كالممكنات والممتنع
هو المعلوم الذي يكون عدمه لازم ذاته الفرضي ومقتضاه ولا يجوز انفكاكه بوجه
من الوجوه كشريك الباري والدور والتسلسل وكقيام زيد مع قعوده في زمان
اعلم انهم يطلقون على هذه المذكورات اسم الواجبات بالذات والممكنات بالذات والواجب
بالغير عند البعض ما يكون وجوده لازما لذاته بسبب الغير والممتنع بالغير عنده ما لا يكون
وجوده لازما لذاته بسبب الغير والممكن بالغير عنده ما يقتضي ذاته وجوده وعدمه
بسبب الغير تبصر اعلم ان الشيء في اللغة مصدر شاء يشاء وفي الاصطلاح عند اهل
السنة استعمل في اربعة معان حقيقيا في ثلثة ومجازا فيما عداه الاول الموجود
مطلقا في الخارج كقوله تعالى كل شيء هالك الا وجهه والثاني بمعنى موجد الشيء وجوده

كقوله

كقوله تعالى الله خالق كل شيء والثالث الموجود بمعنى انه اله كقوله تعالى قل اي شيء
اكبر شهادة قل الله والرابع ما يصح ان يعلم ويخبر عنه كقوله تعالى ان الله بكل شيء عليم والشيء
عند المعتزلة في المشهور يطلق على معنيين حقيقة الاول المعنى المجازي عند المتكلمين اعني
ما يصح ان يعلم ويخبر عنه والثاني ما يصح ان يوجد وهذا ليس شاملا للممتنع اعلم ان الذات
في اللغة والعرف يراد به ثلاثة معان غالبا الاول بمعنى ذات الشيء حقيقته والثاني
بمعنى ذات الشيء نفسه لا غيره والثالث بمعنى ذات الشيء صاحبه اعلم ان الصفة في
اللغة والعرف يجيء على ثلثة معان غالبا ايضا الاول بمعنى صفة الشيء معنى قائم به و
الثاني بمعنى وصف الشيء اي كون الشيء موصوفا بصفة والثالث بمعنى صفة الشيء تابع
يدل على معنى في متبوعه اعلم ان حقيقة الشيء وماهيته ما به الشيء هو هو يعني انه
شيء بسببه يكون الشيء شيئا ولا يتوقف على غيره واختلف في الحقيقة انها واحدة وهي
الحقيقة الخارجية عند جمهور المتكلمين واثنان خارجية وعقلية عند جمهور الحكماء
وعند بعض المحققين من المتكلمين اثنان ايضا خارجية ونفس الامرية اعلم ان
الممكنة الموجودة الجسمية اختلف في حقيقتها الخارجية انها مركبة من الجواهر الفردة
المتناهية وامتياز كل من الافراد بسبب اعراض مشخصة عند جمهور المتكلمين ومركبة
من الجواهر الفردة الغير المتناهية عند النظام من المعتزلة ومركبة من الهيولى والصورة
الجسمية عند المشائية من الحكماء وصورة جسمية ومتصلة واحدة فقط عند الاشراقية
ومركبة من اجسام الصفات الصلبية المتناهية اعلم ان الحقيقة العقلية مركبة
من الجنس والفصل القريبين عند المتقدمين واما عند المتأخرين فجاز تركبها من الامرين
المتساويين او الامور المتساوية وكون الحقيقة نفس الامرية ليس بمعلوم والله اعلم
اعلم ان الماهية العقلية ثلاث لانها اما ان لا تقيد بقيد وهي ماهية مطلقة
وماهية لا بشرط شيء واما ان تقيد بقيد وهي ماهية مخلوطة وماهية بشرط شيء
واما ان يعتبر ان لا تقيد بقيد وهي ماهية مجردة وماهية بشرط لا شيء وهذه الثلث

عند المحققين من الامور الاعتبارية وليس لشئ منها وجود فى الخارج وهذا هو الحق
كما لا يخفى والماهية المخلوطة والمطلقة عند جمهور الحكماء القائلين بان الكلى الطبيعى موجود
فى الخارج فى ضمن الافراد وعند بعض المتكلمين موجودتان فى الخارج فى ضمن الافراد والماهية
المجردة ليست بموجودة فيه بل فى الذهن فقط بل ليست بموجودة فى الذهن ايضا عند البعض
اعلم ان المقدمة بمعنى المتقدمة او بمعناها الظاهرى وعليه مقدمة الجيش ومقدمة
كل شئ اوله وعرفا بين المؤلفين اربع مقدمة العلم وهى ما يتوقف الشروع فى العلم
على وجه البصيرة ومقدمة الكتاب وهى طائفة من الكتاب قدم امام المقصود لارتباطه
له والانتفاع بها فيه ومقدمة القياس وهى ما يتوقف عليه صحة الدليل شرطا او شطرا
عمليا او علميا ومقدمة الكلام وهى ما يتوقف عليه لتحقيقه او توضيحه ومنه بسط
المقدمة اعلم ان الترتيب فى اللغة تثبيت او جعل الشئ ثابتا وفى العرف العام جعل
كل شئ من المجموع فى موضعه اللائق وفى العرف الخاص جعل الاشياء الكثيرة بحيث
يطلق عليها اسم الواحد مع نسبة التقديم والتأخير بين الاجزاء اعلم ان البرهان
التطبيق هو الذى يطبق فى العقل آحاد الجملتين المعتبرتين احديهما جملة الصغرى
والثانية جملة الكبرى فان قابلت وساوت آحاد الصغرى بآحاد الكبرى لزم مساواة
الناقص للزائد ومساواة الجزء للكل وهو باطل وان لم تساو ولم تقابل بل كان
آحاد الزائد زائدة لزم كون الناقص متناهيا ولزم كون الزائد متناهيا ايضا لان
الزائد زاد على ناقصه بالقدر المتناهى وهو باطل لبطلان كون الغير المتناهى متناهيا
اعلم ان للجملة الغير المتناهية معنيين الاول انها غير محصورة فى عدد اصلا والثانى
انها غير واقفة عند حد اصلا قال المتكلمون ان الغير المتناهية بالمعنى الاول غير صادقة
على جملة اصلا اذ هى ممتنعة بدلالة البرهان التطبيق ولكنها صادقة على الجملة
المركبة من الموجود والمعدوم والممتنع كمعلومات الله تعالى فى القول المختار و
انها بالمعنى الثانى صادقة على معلومات الله تعالى ونعم جنانه كما لا يخفى على من

تأمل

تأمل حق التأمل اعلم ان الدور فى الحقيقة توقف الشئ على ما يتوقف عليه بمرتبة
او بمراتب ان توقف بمرتبة واحدة يقال له دور مصرح كما اذا توقف الف بباء وباء بجيم وجيم
بالف وان توقف بمراتب يقال له دور مضمر كما اذا توقف الف ببا وبا بجيم وجيم بدال والدال
بزا والزاى بالف وتوقف تصور الشئ على تصور الشئ الآخر مع توقف تصور هذا الشئ
على تصور ذلك الشئ يقال له دور معى مجازا كالابوة والبنوة ويقال للاولين دور تقدمى
تمييزا بين الاولين وبين الاخير فقط اعلم ان العلة فى اللغة بمعنى المرض والحادثة المتغيرة
وفى اصطلاح اهل الصرف اسم الحروف المعهودة الواو والياء والالف وهذا مأخوذ من
المعنى الثانى من معنييها اعنى الحادثة المغيرة يقال كل حرف منها مغيرة للكلمة وفى اصطلاح النحاة
المفعول له وهذا مأخوذ من المعنى الثانى ايضا يقال انه باعث الفاعل على الفعل وفى
اصطلاح الاصول القياس وهذا مأخوذ من المعنى الثانى ايضا او من معنى النحاة
اى المفعول له يقال القياس باعتبار ان اصله باعث لتعدية الحكم من الاصل اى
المقيس عليه الى الفرع اى المقيس يعنى انها عند المتكلمين مستعملة فى العلة التامة
والعلة الناقصة والعلة الموجبة والعلة المصححة وهذا مأخوذ من المعنى الثانى
يقال ما يحتاج اليه وجود الشئ وهذا ان اريد بعض ما يحتاج اليه وجود الشئ
يقال له علة ناقصة وهى فى المشهور اربعة الفاعلية والمادية والصورية والغائية
وان اريد جميع ما يحتاج اليه وجود الشئ يقال له علة تامة وهى فى المشهور مجموع هذه
الاربعة المذكورة ويقال ناقصة ومصححة وتامة وموجبة ويستعملون المصححة فيما يحتاج اليه
فى الجملة والموجبة فيما يحتاج اليه بالجملة اعلم انه لا يجوز تخلف المعلول عن العلة
التامة عند الحكماء وعند الجمهور من المتكلمين واليه ذهب الحنفيون لانهم يجعلون
الشروط وارتفاع المانع جزأ من العلة التامة وعند بعض المتكلمين يجوز التخلف
لانه لم يجعلها جزأ واعلم انه لا يجوز تخلف المعلول اتفاقا عن الفاعل المستقل
فى التأثير لان هذا الفاعل لا يكون فاعلا مستقلا فى التأثير ما لم يثبت ارتفاع المانع

ووجود الشروط لما لا يخفى **اعلم ان** العلم تابع للمعلوم وليس المعلوم تابعا للعلم
يعني ان المعلوم ان وقع في الواقع على طريق الشك تعلق العلم كذا والا فلا يتوقف وقوع
المعلوم على تعلق العلم وعلى هذا التقدير لا يلزم من علم الله تعالى جميع الاشياء في الازل
مجبورية العباد في افعالهم الاختيارية لانه علم هكذا ان عبدي الفلاني في الوقت الفلاني
يفعل باختياره الفعل الفلاني وانا اخلقه وان العبد الفلاني في الوقت الفلاني يترك
باختياره الفعل الفلاني وانا لا اخلقه وقس الباقي على هذا حتى توصل التحقيق **اعلم ان**
الاحكام الشرعية ان كانت متعلقة بالاعتقاد وكان المقصود بالذات منها اعتقادها
تسمى احكاما اعتقادية واصلية وعقائد كقضية الله موجود وواحد ومتصف بجميع
الصفات الكاملة ومنزه عن جميع النقصان وان كانت متعلقة بالعمل وكان المقصود
بالذات منها العمل بها تسمى احكاما عملية وفرعية وفروعاً مثل الصلوة واجبة و
الزكاة واجبة والظاهر من الحكم نسبة تامة جزية **اعلم انه** اختلف ان الماهية
هل هي مجعولة اولا قال جمهور المتكلمين انها مجعولة البتة لان الماهية عندهم
هي الموجودة الخارجية المخلوقة ومعنى الجعل الايجاد والخلق وقال بعض المحققين
ان الماهية الخارجية مجعولة والماهية النفس الامرية ليست بمجعولة لانها من الامور
الاعتبارية التبعية من شانها تعلق الجعل وقال المشائية من الحكماء ان الماهية
مطلقا خارجية او عقلية ليست مجعولة لانها عندهم قديمة ثابتة في نفسه و
تأثير العلة انما هو في وجودها ووجودها موجود في الخارج ومجعول واليها
ذهب المعتزلة وقال الاشراقيون انها مطلقا مجعولة لان تأثير العلة انما هو في
الماهية دون الوجود لكونها امرا اعتباريا **واعلم ان** الماهية على القول بانها لا موت
ليست مجعولة اتفاقا مثلا لا يحتاج الشمس الى الجعل في جعل الشمس شمسا لان ثبوت الشيء
لنفسه امر اعتباري عقلي وبديهي **اعلم ان** السبب لغة يقال للطريق واصطلاحا عند
المتكلمين ثلثة سبب حقيقي ان كان السبب مؤثرا في المسبب وموجدا اياه كالباري
تعالى

تعالى فانه تعالى في جميع الاشياء علة وسبب حقيقة وكتعلقات الصفات
الثلثة في الحقيقة وسبب ظاهري ان السبب مستلزما للمسبب عادة كالاكل
بالنسبة الى الشبع وسبب مفض ان كان السبب مفضيا للحكم الى جانب المسبب
كالتعلم بالنسبة الى من ليس بعالم **اعلم ان** لكل من الحسن والقبح ثلثة معان
الحسن صفة الكمال والقبح صفة النقصان والحسن ملايم الطبع والقبح منافرة
الطبع والحسن كون الشيء متعلق المدح عاجلا والثواب آجلا والقبح كون الشيء
متعلق الذم عاجلا والعقاب آجلا واعلم ان الحسن والقبح بمعنيهما الاولين عقليان
اتفاقا يعني يدرك كل بالعقل لا يتوقف الشرع وانهما بالمعنى الثالث مختلف فيهما
انهما عند الاشاعرة ليسا عقليين بل يتوقفان على الشرع لانهما انما يثبتان بالشرع
ولا يوجد شي يقتضي الحسن والقبح في ذاتهما وصفاتهما حتى يقولون امر الشيء
فحسن ونهي الشيء فقبح قال محققو ماتريدية كصاحب صدر الشريعة انهما عقليان
يعني من شانهما ان يعلما بالعقل والبعض يعلم بالعقل بداهة او كسبا والبعض
يتوقف الشرع لانا نقول يوجد المقتضي الحسن والقبح في ذاتهما وصفاتهما لكن
لكن الحكم بترتب الثواب والعقاب عليهما موقوف للشرع لان الحاكم هو الشرع
دون العقل حتى نقول حسن الشيء فامر وقبح الشيء فنهي وقال المعتزلة كذا الا
انهم يجعلون العقل حاكما والشرع مؤيدا له وتحقيق هذا المحل مبين في المقدمات
الاربعة واعلم ان الظاهر من كلا الحسن ما حسنه الشرع والقبح ما قبحه الشارع
مذهب الاشاعرة ويمكن التطبيق بمذهب ماتريدية بتأويل ما جعله الشارع
حسنا بالحكم به وما جعله الشارع قبيحا بالحكم به والمراد من الشارع الله تعالى
ورسوله عليه السلام والظاهر منه الاحكام الشرعية الفرعية دون الاصلية
كما لا يخفى **اعلم ان** التوفيق لغة جعل السبب موافقا للمسبب واصطلاحا

عند المتكلمين في المشهور فيه ثلثة اقوال خلق القدرة على الطاعة وخلق
الطاعة والدعوة الى الطاعة وقال البعض التوفيق لغة وعرفا
تهيئة اسباب الخير وتنحية اسباب الشر وعلى هذا البعض التوفيق
مط جعل الله تعالى افعال عباده موافقا لما يحب ويرضاه
بمنه تعالى تم المعلومات لداود
القارصي
عن قلم عبد الله بن ابراهيم
عفي عنهم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الدال على ذاته بذاته والصلوة على نبيه النبيه وآله وبعد
فقد قال البيضاوي في تفسير قوله تعالى ان الله على كل شئ قدير
وفيه دليل على ان الحادث حال حدوثه والممكن حال بقائه مقدوران
وان مقدور العبد مقدور الله تعالى لانه شئ وكل شئ مقدور واقول
الواو في قوله[2] وفيه دليل لعطف هذه الجملة الاسمية على قوله في صدر
تفسير هذه الاية وقوله تعالى ان الله على كل شئ قدير كالتصريح به والتقرير
به والمعنى وفي قوله تعالى ان الله اه دليل دال على ان الحادث اه فيكون
الضمير المجرور راجعا الى ذلك القول والجملة الاسمية معطوفة على الجملة
الاسمية والظرفية[في فيه] مجازية استعارة بناء على ان الظرف الحقيقي
قسمان مكاني كالماء في الكوز وزماني كصمت غدا والقول المذكور
ليس شيئا منهما والذي عندي[7] بطريق تشبيه[8] شمول عموم استلزام
هذه الاية للدليل المذكور في نفس الشمول شمول الظرف الحقيقي
واستعمال ما للثاني للاول بناء على ان المجاز بالنسبة الى اشتمال الاية
للدليل المذكور فيكون الاستعارة في كلمة في استعارة مصرحة تبعية
وفي المتعلق اصلية والشامل عموم الاستلزام المذكور والمشمول له
الدليل المذكور فقط وانما قدم الخبر اما للاهتمام والتعظيم لهذه
الاية اولئلا يلزم الفصل بين المتعلق اسم مفعول والمتعلق اسم
فاعل على تقدير تقديم الخبر على المتعلق اسم فاعل والفصل بين المبتدا
والخبر على تقدير تاخير الخبر عنه والمراد بالدليل ههنا الدليل المنطقي بناء
على ان المراد به هو قوله[5] لانه شئ وكل شئ مقدور اما استنباط الكبرى
من الاية فظ واما استنباط الصغرى فبطريق صغرى سهلة الحصول

[2] ويجوز ان تكون هذه الجملة معطوفة على خبر الجملة الاولى فلا محذور فيه لكونها في حكم المفرد على هذا التقدير بل هذا العطف انسب لاشتمال الاية الكريمة على الامرين احدهما مثل التصريح والتقرير والاخر الدليل المستفاد منها منه

[8] وهذا الطريق في الاستعارة طريق الدمشقي منه

[7] ويحتمل ان يكون بطريق تشبيه شمول عموم الاية للامرين في اصل الشمول بشمول عموم الظرف الحقيقي للمظروف الحقيقي واستعمال ما للثاني للاول فيكون الاستعارة كما بيناه لكنه ليس بصحيح بناء على ان الكلام في كون الظرف مجازيا بالنسبة الى الدليل فقط منه

[5] فان قلت المناسب لبيان السوق ان يقال وهو انه شئ وكل شئ مقدور قلت نعم لكنه اختار هذا ليكون على صورة الاستدلال على كل واحد من الامور في ضمن البيان منه